

الفصل الثالث

تخطيط التعليم العام

مقدمة :

في هذا الفصل سنتناول تخطيط التعليم العام بصفة خاصة نظرا لاعتباره جزءا من التخطيط القومى ككل • ومن ناحية أخرى فان الاتجاهات الاقتصادية الحديثة وما ترتب عليها من اهتمام الدول بالتعليم كعامل هام فى التنمية الاقتصادية قد أثار عدة مشاكل جديدة فى تنظيم التعليم ولم يعد ينظر الى التخطيط التعليمى والادارة على أنها منفصلان عن النواحي الاقتصادية ومن هنا كان التخطيط التعليمى هو محور الادارة التعليمية عندنا لكن ربما كان من الضرورى أن يسبق الكلام عن ذلك بمقدمة •

قامت جمهورية مصر العربية المتحدة بعدة محاولات فى سبيل التخطيط القومى طويل الأجل • ولعل من أهم الخطوات المبكرة التى اتخذت فى السنين الأخيرة هو انشاء جهازين : أحدهما « المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى » (١٩٥٢) • والمجلس الدائم للخدمات العامة (١٩٥٣) • وفيما بعد اندمج الجهازان فى هيئة التخطيط القومى سنة ١٩٥٧ • وفى نفس الوقت أخذت فكرة التخطيط القومى تحظى باهتمام كبير ولم تأت سنة ١٩٦٠ الا وكانت هناك تشريعات تحدد مسؤوليات الوزارات المختلفة والهيئات العامة فى التخطيط القومى •

ولا شك أن التخطيط بصفة عامة يحتاج الى خبراء ذوى خبرة عملية فى ميدانهم ومن ثم فجمهورية مصر العربية بخبرتها المحدودة فى هذا المجال

اعتمدت في البداية على خبراء أجنبى وفى نفس الوقت اهتمت بتدريب الخبراء من أبناءها • ومن ناحية أخرى تقوم الهيئات المتعددة بالأبحاث المتعلقة بالتخطيط منها الجامعات والمجالس المتخصصة والمجلس الأعلى للعلوم والمركز القومى للبحوث والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية وغيرها ، ويقوم معهد التخطيط القومى الذى أنشئ سنة ١٩٦٥ كهيئة عامة مستقلة بدور هام فى البحوث والدراسات المتعلقة بالتخطيط القومى ، ويولى المعهد عناية خاصة الى تدريب الفنيين وينظم برامج ودورات تدريبية للعاملين فى التخطيط على المستويات المختلفة العليا والدنيا •

ولعل من أهم ما يشكو منه المخططون دائما نقص المعلومات والبيانات الاحصائية ، وقد واجهت جمهورية مصر العربية هذه المشكلة عند اعداد الخطة الخمسية الأولى ١٩٦٠ ، وكان من الخدمات المفيدة فى هذا المجال ما قدمته ادارات الاحصاء فى الوزارات والهيئات المختلفة ، وقد أوضحت التجربة فى مصر على كل حال أن البيانات اللازمة للتخطيط هلى على وجه العموم موزعة أكثر منها نادرة • ومع هذا فهناك بعض الاختلافات بين السلطات المعنية بجمع البيانات الاحصائية نظرا لاختلاف استخدام المفاهيم والمصطلحات والأسس التى تجمع على أساسها البيانات الاحصائية •

أهداف التخطيط التعليمى فى ج • م • ع :

يستهدف تخطيط التعليم فى ج • م • ع تحقيق عدة أهداف رئيسية من أهمها :

- ١ - تعميم التعليم الابتدائى ليشمل كل الأطفال المزمين من سن ٦ - ١٢ •
- ٢ - تنويع التعليم الثانوى حسب استعدادات التلاميذ وقدراتهم وميولهم •
- ٣ - التوسع فى التعليم الفنى بما يواجه احتياجات ومطالب الدولة من القوى العاملة المدربة •
- ٤ - تحسين مستوى التعليم ونوعيته •

الخطة الخمسية الأولى للتعليم (١٩٦٠ - ١٩٦٥) :

كانت هذه الخطة في الواقع أول خطة تعليمية في تاريخ وزارة التربية والتعليم حاولت أن تخطط بها لمختلف أنواع التعليم في نطاق الخطة الخمسية الشاملة للدولة • وإلى جانب مخصصات الانفاق العادية كانت التكاليف الاجمالية لخطة التعليم ٦٣٧ مليون من الجنيهات • وهذا يعنى في الواقع زيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم من ٤٤١ مليون من الجنيهات في ١٩٦٠/٥٩ الى ٨٧ مليوناً ١٩٦٥/٦٤ وأرقام الجدول التالى توضح توزيع النفقات الاجمالية للخطة على الأنواع المختلفة للتعليم •

البنـد	المخصصات بالمليون جنيه	% من التكاليف الاجمالية
١ - التعليم الابتدائى	١٩٩	٣١٣
٢ - التعليم الثانوى العام ويشمل الاعدادى العام	٥٩	٩٢
٣ - التعليم الثانوى الفنى ويشمل الاعدادى الفنى	٢١٩	٣٤٥
٤ - اعدادى المعلمين	٤٢	٦٦
٥ - الشعبات الدراسية	٥٩	٩٢
٦ - شراء اراض لجان مدرسية	٣٣	٥١
٧ - مبان مدرسية	١٩	٣٠
٨ - المشروعات العامة	٧٠	١١
الاجمـالى	٦٣٧	٪١٠٠

وقد اتضح من التقارير فيما بعد أن تقديرات الخطة بصفة عامة تختلف عن التكاليف الواقعية • وتبين أيضا بعد ثلاث سنوات من الخطة أن التعليم الاعدادى الفنى وهو ما خصصت له الخطة ٥٩ مليون جنيه يجب اعادة النظر فيه •

التعليم الابتدائي :

كان من أهم أهداف الخطة الخمسية الأولى للتعليم ، التمهيد لاستيعاب المزمين من الأطفال في المدارس الابتدائية تدريجيا بحيث لا تأتى سنة ١٩٧٠ الا ويكون لكل طفل في سن الالتزام مكان في المدرسة الابتدائية ، وكان هذا يعنى من الناحية الفعلية زيادة في عدد التلاميذ المتحقين بالمدارس الابتدائية من ٦٩٪ في عام ١٩٦١/٦٠ الى ٨٧٫٣٪ سنة ١٩٦٥ ثم الى ١٠٠٪ سنة ١٩٧٠ . وبناء على ذلك أعدت تقديرات المخططة على أساس بيانات التعداد العام لسنة ١٩٤٧ مع الأخذ بعين الاعتبار متوسطا للزيادة السكانية مقداره ٢٫١٪ سنويا . ولكن تبين في أول سنة للمخططة أن هناك خطأ في هذه التقديرات كشفت عنه بيانات التعداد العام لسنة ١٩٦٠ . فقد أوضح هذا التعداد أن متوسط الزيادة السكانية هو ٢٫٤٪ سنويا مما ترتب عليه وجود زيادة في عدد الأطفال مقدارها ١٠٣٨٠٠ طفل عن العدد الموجود في الخطة^(٢) . وعلى هذا فان نسبة قبول المزمين وقد كانت ٦٩٪ سنة ١٩٦١/٦٠ لم تصل سنة ١٩٦٥/٦٤ الا الى ٧٦٫٨٪ أى بمعدل يزيد قليلا عن ١٫٥٪ سنويا .

ومن ناحية أخرى روعى في تقديرات الخطة أن قطاع المدارس الخاصة ومدارس الأزهر سيقوم بتعليم عدد ثابت من الأطفال سنويا مقداره ٧٥٠٠٠ طفل . لكن تبين أيضا في السنة الأولى ١٩٦١/٦٠ أن هناك نقصا في هذا العدد مقداره ٩٥٠٠ تلميذ^(٣) بل ان أعداد المقبولين بمدارس القطاع الخاص أخذت تتناقص تدريجيا خلال سنوات الخطة حتى وصلت الى ٣٤ ألف تلميذ سنويا وذلك لسبب انصراف أولياء الأمور عن الحاق أبنائهم بهذا النوع من المدارس لأسباب مالية بالطبع . وأشارت كذلك تقارير المتابعة الميدانية الى أن نسب القبول قد قلت عن تقديرات الخطة في كثير من المناطق^(٤) .

وأرقام الجدول التالى توضح بعض اختلاف التقديرات بين تعداد عام ١٩٦٥ و١٩٤٧ والاختلاف بين الخطة والواقع في القبول بالمرحلة الابتدائية وكذلك النسبة المئوية للقبول على مدى سنوات الخطة :

النسبة المئوية للقبول %		أعداد المقبولين من التلاميذ حسب الخطة والحالة الفعلية بالآلاف			عدد الأطفال في سن الألام بالآلاف			السنة
حسب الخطة	حسب الحالة الفعلية	الفرق	حسب الحالة الفعلية	حسب الخطة	الفرق	حسب تعداد ١٩٤٧	حسب تعداد ١٩٦٠	
٦٩	٧٧ر٨	١٨	٥٢٦	٥٤٤	٦٤	٦٩٨	٧٦٢	٦١-٦٠
٦٩ر٨	٧٩ر١	١٩	٥٤٥	٥٦٤	٦٨	٧١٣	٧٨١	٦٢-٦١
٧١ر٦	٨١ر٩	٢٢	٥٧٤	٥٩٦	٧٣	٧٢٨	٨٠١	٦٣-٦٢
٧٤ر٨	٨٤ر٦	١٥	٦١٤	٦٢٩	٧٨	٧٤٣	٨٢١	٦٤-٦٣
٧٦ر٨	٨٦ر٣	١٨	٦٤٤	٦٦٢	٨١	٧٥٨	٨٣٩	٦٥-٦٤

وكانت الخطة قد وضعت في اعتبارها اغفال ظاهرة التسرب أو الانقطاع عن الدراسة في التعليم الابتدائي على اعتبار أنها في طريقها الى الزوال • ولكن اتضح من تطبيق الخطة أنه بينما كانت المدارس مكتظة في المدن ويطبق فيها نظام الفترتين فان المدارس في الريف كانت تعاني بصورة خطيرة من تسرب التلاميذ وعدم انتظامهم في الحضور • وكان السبب في ذلك كما كشفت عنه تقارير المتابعة الميدانية هو عدم اهتمام بعض الآباء بتعليم أطفالهم ورغبة البعض الآخر في أن يساعده أطفاله في الحقل أو في معاونة الأسرة بالتكسب • وكان من الأسباب أيضاً تنقل البدو وعدم استقرارهم مما يحول دون استمرار تعليم أبنائهم • والأرقام التالية على أي حال تبين مقدار التسرب في المرحلة الابتدائية عام ١٩٦٠/٥٩ أي في السنة السابقة لتنفيذ الخطة مباشرة :

عدد الأطفال			التسرب النسبة المئوية %
المجموع	البنات	البنون	
٩٤ر٣١٠	٤٩ر٣٦٧	٤٤ر٩٤٣	
٣ر٩	٥	٢ر٨	

وكانت الخطة قد وضعت في اعتبارها بناء ٦٥٠ مدرسة جديدة خلال السنوات الخمس بمعدل ١٣٠ مدرسة جديدة سنويا • وقد قدرت تكاليف

بناء المدارس على أساس ٧٢٠٠ جنيه لكل مدرسة من ٦ فصول و٨٧٠٠ جنيه لكل مدرسة من ٩ فصول و٩٦٠٠ جنيه لكل مدرسة من ١٢ فصلا . ولكن كان لا بد من تعديل هذه التقديرات فيما بعد لمواجهة التكاليف الفعلية . وعلى كل حال كانت المباني المدرسية التي أنجزت بالفعل خلال سنوات الخطة تعادل ٧٥٪ .

ونظرا لهذه المشاكل التي واجهت تطبيق الخطة التعليمية الأولى فان، استيعاب كل المزمين سيتأخر عما كان مقررا له سنة ١٩٧٠ .

التعليم الاعدادي :

كانت السياسة العامة للخطة نحو هذا النوع من التعليم تقوم على أساس قبول حوالي ٢٠٪ من الأعداد الفعلية لتلاميذ الصف السادس الابتدائي في المرحلة الاعدادية . أي بمتوسط عام مقداره ٩٦ تلميذ لكل ألف من السكان . وأخذت الخطة في اعتبارها أن تقوم المدارس الحكومية بتعليم ٧٥٪ من التلاميذ وتقوم المدارس الخاصة بتعليم الباقي ، وافترضت الخطة نسبة للنقل من صف لآخر مقدارها ٩٠٪ في الصف الأول و٨٠٪ في الصف الثاني و٧٠٪ في الصف الثالث الاعدادي . وافترضت أيضا متوسطا لعدد التلاميذ في الفصل مقداره ٣٤ تلميذا .

وقد تبين من تقارير المتابعة الميدانية لتنفيذ الخطة وجود زيادة في عدد التلاميذ مقدارها ١٠٠٠٠ تلميذ مما ترتب عليه زيادة نسبة القبول من ٢٠٪ الى ٢٣٪ ، وتبين أيضا أن متوسط عدد التلاميذ في الفصل قد ارتفع من ٣٤ الى ٣٨ تلميذا . أما بالنسبة للابنية المدرسية فما أنجز منها فعلا خلال سنوات الخطة كان يعادل ٧٧٪ .

التعليم الثانوى العام :

كان من أهم المبادئ التي تقوم عليها سياسة الخطة نحو هذا النوع من التعليم قبول ٤٣٪ من عدد المنتظر نجاحهم في الشهادة الاعدادية العامة ، أي بمعدل مقداره ٩٤ تلميذ لكل ألف من السكان ، وتقوم

المدارس الحكومية بتعليم ٩١٪ من المقبولين • وتقوم المدارس الخاصة بتعليم الباقي •

وكان متوسط عدد التلاميذ في الفصل حسب الخطة ٣٤ تلميذا في الصف الأول و٣٢ تلميذا في الصفين الثاني والثالث • وكان متوسط الفصل في القسم الأدبي ٢٨ تلميذا في حين كان في القسم العلمي ٣١٣ تلميذ • وبالنسبة للابنية المدرسية فما أنجز منها فعلا خلال سنوات الخطة كان يمثل ٦٥٢٪ وعلى كل حال فقد كان التعليم الثانوي العام في الخطة بصفة عامة أحسن من غيره في كثير من الأمور •

الخطة الخمسية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٧٠) : (*)

في ضوء الدروس المستفادة من الخطة السابقة أعطت الخطة الخمسية الثانية للتعليم أولوية لتحسين مستوى التعليم ونوعيته ومواجهة احتياجات التنمية الاقتصادية من القوى العاملة ، وبالنسبة للتعليم الابتدائي فقد حاولت الخطة تلافى مشكلة ازدحام الفصول في المناطق الحضرية ، والتغلب على ظاهرة التسرب في المناطق الريفية ، ولذلك اهتمت الخطة باستخدام الطاقة الكاملة للفصل الدراسي واتخاذ الاحتياطات الفعلية للتلاميذ المزمين ، وهذا يعنى التوسع في التعليم في المناطق الريفية حيث تقتضى الحاجة الفعلية بحيث لا يكون هناك تسرب أو ضياع في التعليم •

ولكن تنفيذ هذه الخطة تأثر تأثرا شديدا بالنكسة القومية التي ألمت بالبلاد في يونية عام ١٩٦٧ واختلت تقديرات الخطة اختلالا كبيرا ، فقد انخفضت نسبة القبول الى ٧١٩٪ في عام ١٩٦٨/٦٧ ثم أخذت النسبة ترتفع تديجيا بمعدل ٢٪ سنويا في السنتين الأخيرتين •

(*) أعدت هذه الخطة أولا على أساس أنها خطة سبوعية (١٩٦٥ - ٧٢) مع الاحتفاظ بنفس الاتجاهات العامة كما هي •

والجدول التالي يبين الأرقام التقديرية والفعلية للخطة .

النسبة المئوية للقبول %		اعداد المقبولين من التلاميذ حسب الخطة والحالة الفعلية بالآلاف			عدد الاطفال في سن الالزام بالآلاف			السنة
حسب الخطة	حسب الحالة الفعلية	الفرق	حسب الخطة	حسب الحالة الفعلية	الفرق	حسب الخطة	حسب تعداد ١٩٦٠	
٧٨ر٨	٩٠ ر	١٩	٦٧٨	٦٩٧	١٦٤	٦٩٧	٨٦١	٦٥-٦٦
٨٣ر	٩٢ر٨	٩٣	٦٤٠	٧٣٣	١٤٤	٧٣٣	٨٧٧	٦٦-٦٧
٧١ر٩	٩٥ر٣	١٢٣	٦٤٦	٧٦٩	١٢٩	٧٦٩	٨٩٨	٦٧-٦٨
٧٤ر٤	٩٧ر٧	١١٨	٦٨٧	٨٠٥	١١٩	٨٠٥	٩٢٤	٦٨-٦٩
٧٦ر	١٠٠	١٢٠	٧٢١	٨٤١	١٠٨	٨٤١	٩٤٩	٦٩-٧٠

وبالنسبة للقبول في التعليم الاعدادي فقد توسعت الخطة فيه عما كانت عليه من قبل . وتتراوح النسبة الفعلية بين ٢٧ر٩ و ٣٥ر٩٪ من الأعداد الفعلية للتلاميذ في السنة النهائية من المرحلة الابتدائية .

والجدول التالي يبين أعداد المقيدين بالصف السادس الابتدائي وأعداد الحاضرين امتحان المسابقة وأعداد الناجحين منهم وسنهم وأعداد المقبولين المستجدين بالصف الأول الاعدادي على مدى سنوات الخطة: [انظر الصفحة التالية]

وكانت المباني المدرسية التي أنجزت فعلا خلال سنوات الخطة تمثل ٧٩٪ من تقديرات الخطة .

أما بالنسبة لتخطيط التعليم الثانوي العام فقد التزمت الخطة بالمبادئ التي أقرتها اللجنة الوزارية للقوى العاملة الخاصة بتحديد اعداد المقبولين بالجامعات والمعاهد العليا ، ومن ثم نقص عدد التلاميذ الجدد المقبولين في المدارس الحكومية الى ٤٦ر٠٠٠ تلميذ كل عام . وفي نفس الوقت توسعت الخطة في نسبة القبول في التعليم الثانوي الفني وزادتها الى ٣٠٪ من اعداد التلاميذ المنتظر نجاحهم في امتحان التعليم الاعدادي .

العالم الدراسي	المقيدون بالصف السادس الابتدائي	الحاضرون امتحان مسابقة القبول للتعليم الاعداى	نسبة الحاضرين الى القيدىين بالصف السادس	الناجحون	نسبة النجاح %	نسبة القيدىين الى القيدىين	المقيدون بالصف السادس الاعداى الرسمى والمعان	نسبة المقيدىين الى القيدىين
١٩٦٦-١٩٦٥	٥٤٦٤.٢	٣٩.١٢١	٧١ر٤	٢.٥٩٧٨	٥٢ر٨	٣٧ر٧	١٤٧٦٤.٠	٢٧ر٩
١٩٦٧-١٩٦٦	٥٢٨١٢٥	٣٨٦٢٣٥	٧٣ر١	٢١٣٢٢١	٥٥ر٢	٤٠ر٣	١٦١٤٢٤	٢٩ر٥
١٩٦٨-١٩٦٧	٥٥٢٧٩٧	٣٩٦٣٨٥	٧١ر٧	٢٢.٦١٥	٥٥ر٧	٣٩ر٩	١٦٢٨٢٧	٢٩ر٨
١٩٦٩-١٩٦٨	٥٧٦٥٥٧	٤٤٧٥٨١	٧٧ر٦	٢٤٧٤٧٦	٥٥ر٣	٤٣ر١	١٨٤٧٩٠	٣٣ر٤
١٩٧٠-١٩٦٩	—	—	—	—	—	—	٢.٧٢٠.٤	٣٥ر٩

ولكن نسبة القبول بالتعليم الفني زادت عن ذلك زيادة مطردة على مدى سنوات الخطة . وفي نفس الوقت نقصت باطراد أيضا نسبة القبول بالتعليم الثانوى العام . والجدول التالى يبين تطور موقف القبول الفعلى بالمرحلة الثانوية على مدى سنوات الخطة بالمدارس الرسمية والمعانة .

عدد المقبولين				عدد الناجحين فى الشهادة الاعدادية	العام الدراسى
بالثانوى الفنى		بالثانوى العام			
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد		
٢٢ر٤	٢٤٧٧٠	٤٥ر٨	٥٠٦٥٢	١١٠٥٤٦	٦٦-٦٥
٢٦ر٨	٣٤٣٤٩	٤٣ر١	٥٥٢٩٠	١٢٨١٧٥	٦٧-٦٦
٢٧ر١	٤٠٦٩١	٣٤ر٦	٥٤٦٥٠	١٥٧٩١٩	٦٨-٦٧
٢٩ر٥	٥٦١٥٣	٣٠ر٤	٥٧٨٣١	١٩٠٤٧٠	٦٩-٦٨
٣٣ر٣	٧١٥٤٨	٣٣	٧٠٩٠٠	٢١٤٤٦٤	٧٠-٦٩

وقد استطاعت السياسة التعليمية خلال سنوات الخطة أن تحقق التوازن بالتدريج فى القبول بالمرحلة الثانوية بين التعليم العام والفنى . وكانت الخطة الأولى قد أهملت هذا التوازن ويتضح ذلك من أرقام الجدول الآتى :

نسبة عدد المقبولين الى المجموع الكلى		عدد التلاميذ المقبولين فى التعليم الثانوى			السنة
الثانوى الفنى	الثانوى العام	الجملة	الفنى	العام	
%٣٤ر٢	%٦٥ر٨	٧٦٦٥٢	٢٥٩١٩	٥٠٧٣٣	٦٦-٦٥
%٤١ر٥	%٥٨ر٥	٩٤٧٣٥	٣٩٣٣٤	٥٥٤٠١	٦٧-٦٦
%٤٥ر٤	%٥٤ر٦	١٠٠١٦١	٤٥٢٥١	٥٤٩١٠	٦٨-٦٧
%٣٩ر٦	%٥٠ر٤	١١٥٤٣٠	٥٧٥١٥	٥٧٩٥١	٦٩-٦٨
%٥٠ر٣	%٤٩ر٧	١٤٠٤٨٥	٧٠٤٩٩	٦٩٩٨٦	٧٠-٦٩

وكان مجموع المبانى المدرسية التى أنجزت فعلا خلال سنوات الخطة تمثل ٩٣% من تقديرات الخطة وهى نسبة مرتفعة نسبيا كما يبدو . أما بالنسبة للميزانية ، والى جانب مخصصات الانفاق العادية فقد كانت تقديرات التكاليف الاجمالية للخطة ٤٣ر٣٥٠ر٠٠٠ جنيه موزعة على النحو التالى :

- (أ) المباني المدرسية ٢٩٧٣٠٠٠٠ جنيه أى بنسبة ٦٧٪ من جهة التكاليف •
- (ب) المعدات ٧٥٨٠٠٠٠٠ جنيه أى بنسبة ١٧٪ من جهة التكاليف •
- (ج) متنوعات ٦٠٤٠٠٠٠٠ جنيه أى بنسبة ١٦٪ من جهة التكاليف •

ولعل أهم ما يؤخذ على هذه الخطة بصفة عامة الى جانب ما سبقت الاشارة الى ماخذ أنها عمدت الى التوقف عن اقامة مبان مدرسية كاملة واكتفت بالتوسع فى المباني القائمة مما زاد مشكلة المباني المدرسية صعوبة • والى جانب ذلك لم تحاول اذابة الفوارق الموجودة بين أنواع التعليم الثانوى المختلفة بحيث تتساوى مكانة كل نوع من التعليم مع النوع الآخر فى الفرص المتاحة والمكانة والتقدير • ان تحقيق ذلك هو بلا شك خطوة عامة فى سبيل وضع نظام التعليم على أسس ديمقراطية سليمة تتماشى مع التحول الاثتراكى لمجتمعنا ومع مبادئ الدستور التى تنص على كفاءة الدولة لتكافؤ الفرص لجميع المصريين •

الخطة الخمسية الثالثة (١٩٧٠ - ١٩٧٥) : (٥)

استهدفت هذه الخطة بالدرجة الأولى التوسع فى التعليم ورفع مستواه بما يسهم فى تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع من جوانبها المختلفة • وفى سبيل ذلك عمدت الخطة الى تحقيق الأغراض الآتية :

أولا : تعميم الالزام : بمعنى توفير مكان لكل طفل فى سن الالزام (٦ - ٧ سنوات) بحيث ترتفع نسبة استيعاب المزمين من ٨٦٪ عام ١٩٧٠/٦٩ الى ٩٠٪ عام ١٩٧٥/٧٤ أى بمعدل ٢٫٨٪ كل عام وهى نسبة تقرب من الاستيعاب الكامل فى كثير من الدول المتقدمة • ونظرا للفتاوت الكبير بين النسبة الحالية للاستيعاب فى بعض المحافظات وبين الاستيعاب الكامل الذى تستهدفه الخطة فان من المشكوك فيه زيادة نسبة الاستيعاب بما يعوض تخلف هذه المحافظات على مدى سنوات

الخطة • والأرقام التالية تعطى أمثلة للنسب الحالية لاستيعاب المزمين
والفرق بينها وبين الاستيعاب الكامل •

المحافظة	النسبة الحالية للاستيعاب	الزيادة المطلوبة للاستيعاب الكامل
مطروح	٪ ٥٦٦	٪ ٤٣٤
سوهاج	٪ ٥٩١	٪ ٤٠٩
قنا	٪ ٦٠٢	٪ ٣٩٨
البحيرة	٪ ٦٠٥	٪ ٣٩٥
أسيوط	٪ ٦٦	٪ ٢٤
المنيا	٪ ٦٦١	٪ ٣٣٩

ومن هنا كان من الضروري أن تعتمد الخطة الى التنسيق بين المحافظات.
بما يحقق التوازن بينها في نسب استيعاب المزمين • وهذا يعنى أن يقتصر
القبول في المحافظات التي يصل فيها استيعاب المزمين الى ما يقرب من
النسبة المستهدفة على الزيادة السكانية السنوية • بينما يركز الجهد على
الارتفاع بنسبة القبول في المحافظات المتخلفة •

وتمشيا مع الاتجاه نحو تعميم الالزام وتعميم التعليم استهدفت
الخطة أيضا تنسيق توزيع المدارس والقبول على قطاعات المحافظة بحيث
تصل المدرسة الابتدائية الى كل قرية يبلغ عدد سكانها ٢٦٠٠ نسمة •
واستهدفت أيضا لأول مرة انشاء المدارس ذات الفصل الواحد في القرى
التي يقل سكانها عن هذا العدد •

ثانيا : اطالة فترة الالزام : ويقصد بها مد فترة التعليم الالزامي
لتنشئ المرحلة الاعدادية وبهذا تصبح مدة الالزام تسع سنوات بدلا من
ست ، وهو اتجاه محمود تبرره اعتبارات تربوية وقومية واجتماعية •
فمما لا شك فيه أنه كلما زاد تعرض الفرد للمؤثرات الثقافية والتربوية
كلما زادت صلاحيته للمواطنة الحرة الكريمة بأبعادها وجوانبها المختلفة •
ولكن نظرا للاعتبارات المادية فان الخطة قد التزمت بتوفير الأماكن

الكافية في المدارس الاعدادية لاستيعاب جميع الناجحين في الشهادة الابتدائية مما يعد خطوة كبيرة نحو استيعاب جميع المنتهين من الصف السادس الابتدائي . ولذلك استهدفت الخطة أن يكون القبول بالمدارس الاعدادية الحكومية والمعانة على مستوى الجمهورية في حدود ٨٠٪ من عدد الناجحين في الشهادة الابتدائية كحد أدنى ويقبل الباقي بالمدارس الخاصة بمصروفات .

ثالثا : التوسع في المرحلة الثانية : وهي عملية ضرورية لمواجهة الزيادة المنتظرة في اعداد التلاميذ بالمرحلة الاعدادية المترتبة على قبول جميع الناجحين في الشهادة الابتدائية . وهذا يقتضى توفير الأماكن في المدارس الثانوية العامة والفنية الى جانب مراكز التدريب المهني والمدارس النوعية لاستيعاب جميع الناجحين في الشهادة الاعدادية . وهو اتجاه محمود أيضا تبرره الاعتبارات التي سبق أن أشرنا اليها بالنسبة لاطالة فترة الازمام الى جانب اعتبارات تربوية أخرى عالمية تتمثل في المبدأ الذي ينادى بتوفير التعليم الثانوي للجميع

. Secondary Education for All

اذلك استهدفت الخطة تحقيق الأغراض الآتية :

(أ) التوسع في التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة (العام والفنى ودور المعلمين) بما يحقق الوصول بنسبة القبول في المدارس الحكومية المعانة الى ٦٥٪ من الحاصلين على الشهادة الاعدادية مع استيعاب الزيادة السنوية في اعدادهم وتقدر بحوالى ٦٪ .

(ب) أن يقبل بالتعليم الثانوي العام ما يعادل ٣٢٪ من عدد الناجحين في الشهادة الاعدادية العامة .

(ج) أن يقبل بالتعليم الثانوي الفنى ما يعادل نفس النسبة السابقة للتعليم الثانوي العام وهي ٣٢٪ .

(د) أن يقبل بالتعليم بدور المعلمين والمعلمات ما يعادل ٣-٤٪ من الناجحين في الشهادة الاعدادية العامة وفق احتياجات التعليم الابتدائي من المعلمين •

(هـ) يقدر ما تستوعبه المدارس الثانوية الخاصة بمصروفات بنحو ١٠٪ من الناجحين في الشهادة الاعدادية العامة •

(و) يقدر ما تستوعبه مراكز التدريب المهني والمدارس النوعية بنحو ٢٢ - ٢٣٪ من الناجحين في الشهادة الاعدادية العامة •

رابعا : تحسين نوعية التعليم : وهذا يعني الاهتمام بالجوانب المختلفة التي تساعد على جودة التعليم وتحسين مستواه مثل صلاحية المباني المدرسية وتجهيزاتها ومراعاة الكثافة المعقولة للفصول وكفاءة الادارة المدرسية وتحسين طرق اعداد المعلم والعمل على تطوير المناهج والكتب المدرسية وتخليصها من الحشو والتكرار في الموضوعات التعليمية والافادة من الدراسة المقارنة في تطوير المناهج بحيث تسير الاتجاهات العصرية في مختلف العلوم . وواضح أن هذا الهدف يحتاج الى جهود ضخمة متضافرة مخصصة •

خامسا : تطوير التعليم العام : وذلك على أسس تأكيد الدراسات العملية في جميع مراحلها بما يكفل تزويد التلميذ بالمهارات العلمية العملية . فالتعليم العام ما زال يهتم بالجانب النظري ويؤكد مما جعله تعليما جافا بعيدا عن الحياة . وقد آن الأوان لتحسين حال هذا النوع من التعليم وتطعيمه بالدراسات العلمية والعملية المفيدة •

سادسا : دعم التعليم الفني : وذلك عن طريق التوسع في هذا النوع من التعليم لمواجهة احتياجات الدولة من القوى البشرية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية • وهذا يقتضى بدوره ربط التعليم الفني بواقع العمل واحتياجات قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة من القوى البشرية

على أساس مؤشرات العمالة الداخلية ، وفي نفس الوقت يراعى تحقيق فائض بشري يساعد على الوفاء بمتطلبات التعاون بين جمهورية مصر العربية وشقيقاتها من الدول العربية أو غيرها من الدول الأفريقية والآسيوية . ونظرا لأهمية التدريب في هذا النوع من التعليم فقد أخذت الخطة بمبدأ الافادة من الاتفاقات الثقافية مع الدول الصديقة في توفير المزيد من فرص التدريب للعاملين في هذا النوع من التعليم .

سابعاً : توفير المباني المدرسية الصالحة : وهو من أعقد المشكلات التي تواجهها وزارة التربية والتعليم نتيجة لعدم مواجهة المشكلة بطريقة حازمة منذ البداية من ناحية ، وعدم تنفيذ الخطط السابقة للمباني المدرسية من ناحية أخرى . ونظرا لأن حل هذه المشكلة يقتضى خطة طويلة الأجل فان سياسة الوزارة في هذه الخطة قد التزمت بالمبادئ الآتية :

(أ) التنسيق في توزيع المباني المدرسية بصفة عامة .

(ب) انشاء المدارس في وحدات متكاملة والحد من انشاء الفصول الملحقه بالمدارس العامة .

(ج) انشاء المدارس الثانوية مستكملة للمرافق بما يسمح مستقبلا بالجمع بين المدرسة الثانوية العامة والثانوية الفنية في مبنى واحد على غرار المدرسة الشاملة .

(د) التركيز في انشاء المباني المدرسية على الأحياء السكنية الجديدة ومناطق التجمع السكاني التي تقل فيها المدارس .

(هـ) انشاء المدارس الاعدادية بالريف في القرية المتوسطة بين عدة قرى .

ثامناً : العناية باعداد المعلمين وتدريبهم : من أهم الاتجاهات التي أخذت بها الخطة في هذا السبيل :

(أ) التعاون مع وزارة التعليم العالى فى توفير الاعداد المهنى لمعلمى التعليم الاعدادى والثانوى بكليات التربية (المعلمين سابقا) بدلا من تعيينهم عن طريق القوى العاملة بدون تدريب أو اعداد مهنى •

(ب) تطوير نظم اعداد معلم المرحلة الابتدائية بدور المعلمين والمعلمت فى ظل نظام الخمس سنوات لهذه الدور مع توفير قدر من الدراسة الثقافية المعادلة للمرحلة الثانوية العامة فى السنوات الثلاث الأولى وتوفير أساليب الاعداد المهنى شبه التخصصى فى السنتين الأخيرتين والتوسع فى تعميم النظام الداخلى بهذه الدور •

(ج) فتح مجال التأهيل العالى لمعلم المرحلة الابتدائية وفق شروط معينة •

(د) الاستفادة من العلاقات الخارجية والاتفاقيات الثقافية فى رفع مستوى المعلمين علميا وفنيا ومهنيا •

(هـ) توفير الرعاية الواجبة للمعلمين بما يكفل لهم الاستقرار النفسى والحياة الكريمة ماديا وأديبا •

(و) تحقيق فائض بشرى من المعلمين لمواجهة احتياجات الدول الصديقة •

تاسعا : التعليم الخاص : من الاتجاهات التى أخذت بها الخطة ما يتعلق بمستقبل التعليم الخاص • فنتيجة للتوسع المنتظر فى التعليم الحكومى ولتوفير فرض هذا النوع من التعليم لجميع الناجحين فى الشهادات الابتدائية والاعدادية ستقل الحاجة وينخفض الاقبال على هذا النوع من التعليم بجميع مراحلها وربما احتفظت بعض مدارسها بتقديم خدمات تعليمية معينة كالتوسع فى دراسة اللغات أو بعض الدراسات النوعية الأخرى •

عاشرا : تعليم الكبار ومحو الأمية : على نقيض الخطتين الخمسيتين الأوليين للتعليم تتضمن الخطة الحالية تخطيطا مستقلا لمحو الأمية وتعليم

الكبار • وهذا يعنى أن وزارة التربية والتعليم قد أخذت على عاتقها مهمة التخطيط لهذا القطاع ضمن التخطيط التربوى للدولة الى جانب قيامها بتنفيذ بعض برامج محو الأمية بمعرفتها •

ويبلغ عدد الأميين فى جمهورية مصر العربية الذين تزيد أعمارهم عن عشر سنوات حوالى ١٣ مليون أمى حسب احصاء سنة ١٩٦٠ ، وتستهدف الخطة الخمسية الثالثة على المستوى القومى محو أمية نصف هذا العدد ويبلغ ستة ملايين ونصف مليون أمى بواقع مليون وثلاثمائة ألف أمى مع اعطاء الأولوية لقطاعات الانتاج باعتبارها أساسا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية • أما على مستوى وزارة التربية والتعليم فينصب دورها على القيام بمحو أمية مليون وربع مليون أمى فى فصولها النظامية على مدار سنوات الخطة • وتبدأ السنة الأولى للخطة بتعليم ١٥٠ ألف أمى على أن يزداد هذا العدد بمعدل ٥٠ ألف دارس سنويا • ومن المعروف أن عدد ما تعلمهم وزارة التربية والتعليم من الأميين يقرب من خمسين ألف أمى سنويا ، ومعنى هذا أن يزداد ما تخصصه الوزارة من ميزانيتها لمحو الأمية من ٥٠ ألف جنيه حاليا الى مليون وربع مليون جنيه فى نهاية الخطة •

تخطيط التعليم المصرى لعام ١٩٨٥ :

اقترح معهد التخطيط القومى فى دراسة له تخطيط نظام التعليم المصرى لعام ١٩٨٥ • ونظرا لأهمية هذه الدراسة رأينا أن نبرزها هنا فى هذا الفصل ونحن بصدد الكلام عن تخطيط التعليم •

وتستهدف هذه الدراسة التخطيطية تنظيم السلم التعليمى دون الجامعى على أربع مراحل :

(أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائى :

فنظرا لدخول المرأة فى المجتمع المصرى بصورة سريعة متزايدة الى ميدان العمل تزداد الحاجة الى وجود نظام للحضانة أو رياض الأطفال التى تستوعب الصغار من سن الثالثة والسادسة •

ومن المعروف أن تعليم ما قبل المرحلة الأولى ما زال خارج السلم التعليمي وتشرف عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والهيئات الخاصة •
فاذا ما أضفنا الى ذلك :

(أ) أن نتائج علم نفس النمو وعلم النفس التحليلي قد كشفت عن أهمية الظروف البيئية المحيطة بالطفل في نموه الجسمي والعقلي وتكوين شخصيته في المرحلة الأولى وأنه قد توافرت لدينا الآن معلومات كثيرة متخصصة عن تنشئة الطفل وتربيته •

(ب) اتجاه الدولة الى العناية بالنشء وتوفير الظروف المناسبة لنموهم نموا متكاملا •

أمكننا بهذا أن نتصور بسهولة ضرورة الاهتمام بمرحلة الحضنة ورياض الأطفال في سلمنا التعليمي بحيث تصبح جزءا منه في أسرع وقت ممكن دون انتظار لعام ١٩٨٥ حسب ما يقترحه معهد التخطيط القومي •

والهدف من هذه المرحلة في نظر الخطة ليس هدفا تعليميا بل تربويا بالمعنى الواسع . ففي هذه المرحلة يهيأ الجو المناسب لنمو الأطفال نموا متكاملا في الناحية الجسمية والعقلية والنفسية •

لكن ماذا عن تعليم القراءة والكتابة ؟ ان الدراسة المشار اليها لا تقدم لنا اجابة واضحة على هذا السؤال ، وان كان يفهم منها أنها تميل الى عدم تعليمها في هذه المرحلة •

والواقع أن تعليم القراءة بمرحلة الحضنة أو رياض الأطفال يعتبر مشكلة جدلية بين رجال التربية فهناك اتجاه ينادى بعدم القراءة قبل أن يصل العمر العقلي للطفل ست سنوات على الأقل • يضاف الى ذلك أن من النتائج التي توصل اليها علم وظائف الأعضاء أن الأطفال يولدون ولديهم اما قصر نظر أو طول نظر وأن هذه الظاهرة تتلاشى عندما يبلغ الطفل سن السادسة تقريبا ومن هنا جاء الرأي القائل بأن

أفضل سن للبدء في تعلم القراءة هي حول السادسة تقريبا • إلا أن بعض التجارب أيضا قد أثبتت إمكانية تعلم القراءة قبل هذه السن ، وكثير من رياض الأطفال المعاصرة التي عمدت الى احياء طريقة منتسوري تعلم مبادئ القراءة والكتابة في سن مبكرة • وقد ظهر هذا الاتجاه كرد فعل للانتقادات التي وجهت للتربية الحديثة من تقليلها لأهمية المادة الدراسية وما ترتب على ذلك من المناداة بزيادة العناية بالمادة الدراسية ، وقد عارض كثير من المربين هذا الاتجاه على أساس أن ذلك يؤدي الى اضطراب الطفل انفعاليا نتيجة للتثبيط الذي يواجهه في محاولة أداء أعمال بمجاهدة نفسه على أدائها •

(ب) المرحلة الابتدائية :

تظل هذه المرحلة كما هي عليه من حيث كونها مرحلة الزامية لجميع الأطفال بين سن السادسة والثانية عشرة • لكن يجب أن تتركز الدراسة حول تعليم القراءة والكتابة والحساب ، مع زيادة العناية بتعليم المواد التي تساعد الطفل على فهم عالمه ومجتمعه المحيط به بإمكانياته المادية والبشرية وثرواته الطبيعية ، ويجب أن تشكل المناشط العملية جزءا هاما من المنهج • وبالنسبة للمناطق الريفية يجب أن تستهدف هذه المناشط العملية مساعدة التلميذ على تنمية مجتمعه • ويجب ألا تكون هذه المناشط مهنية تستهدف اعداد الطفل لمهنة معينة وانما لتنمي مهاراته واستعداداته واحترامه للعمل اليدوي •

(ج) المرحلة الاعدادية والثانوية :

تمتد فترة الالزام حتى سن الخامسة عشرة لتشمل المرحلة الاعدادية ويصبح وضعها عندئذ مماثلا لوضع الدراسة الابتدائية حاليا من حيث كونها مرحلة الزامية لجميع الأطفال • وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم هذا العام (١٩٦٩) عن تنفيذ ذلك بالنسبة لخريجي المدرسة الابتدائية • وأعلنت عن التزامها بقبول جميع خريجي المرحلة الابتدائية بالمرحلة الاعدادية من العام ١٩٧١/٧٠ وهي خطوة تقدمية لو نفذت •

ويجب أن يكون التعليم في هذه المرحلة عاما شاملا في طابعه .
ولا يعنى ذلك أن يكون عاما نظريا . ويجب أن تعطى عناية للفروق
الفردية بين التلاميذ في استعداداتهم وقدراتهم .

أما من حيث تنظيم هذه المرحلة فيجب أن يقوم على نظام المدرسة
الموحدة أو الشاملة Comprehensive School التى تجمع بين أنواع التعليم
من عام وفنى وعملى فى مدرسة واحدة . وهذا يعنى أن تكون الدراسة
فى السنة الأولى عامة لجميع التلاميذ . أما فى السنتين الثانية والثالثة .
فيجب أن يكون هناك أقسام أو أنواع مختلفة من التعليم لكل منها
صبغة معينة وقد تكون نظرية أو فنية أو عملية أو غيرها من الأنواع
التى تعرف عادة فى تنظيم المدارس الشاملة فى الدول المختلفة .

أما المرحلة الثانوية فيظل وضعها كما هو عليه فى النظام التعليمى
الحالى مع تنظيمها وتوحيدها على نفس الأسس السابقة للمدرسة
الشاملة .

والواقع أن الاتجاه الى الأخذ بمبدأ « المدرسة الشاملة » فى تنظيم
التعليم بصفة عامة أخذ يحظى باهتمام كثير من الدول فى السنين الأخيرة
لا سيما المتقدمة . وتعتبر إنجلترا أوضح مثال على الاتجاه الى تنظيم
التعليم الثانوى على أساس المدرسة الشاملة تبعا للسياسة التعليمية
لحكومة العمال .

وقد وافق مجلس العموم البريطانى على توصية بشأن هذه السياسة
فى ٢١ يناير ١٩٦٥ نصها :

« ان هذا المجلس اذ يعبر عن احساسه بالحاجة الى رفع المستويات
التعليمية لكل المراحل . واذ يأسف لأن تحقق هذا الغرض يحول دون
انفصال الأولاد فى أنواع مختلفة من التعليم الثانوى يشير بالموافقة
الى جهود السلطات التعليمية المحلية فى إعادة تنظيم التعليم الثانوى
على أسس شاملة (المدرسة الشاملة) تحتفظ بكل ما هو قيم وعظيم فى

تعليم المدرسة اكاڤيمية العامة Grammer لأولئك الأطفال الذين يتلقون هذا التعليم حاليا ، بل وتوفره لمزيد منهم ، ويعترف المجلس بأن الطرق المناسبة والوقت اللازم لمثل هذا العمل في اعادة التعليم يختلف تبعاً للاحتياجات المحلية ويعتقد أن الوقت قد حان الآن لاعلان سياسة قومية» •

تمويل التعليم (١)

مقدمة :

من أهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف الدول ما يتعلق بتدبير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه ، ويصطدم طموح الدول في تحقيق آمالها التعليمية بهذه المشكلة مهما كان حظ الدولة من العنى ، ولذلك قد تضطر الدول الى التخلّى عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل • فانجلترا على سبيل المثال لم تستطع أن تحقق أملاها في مد سن الالزام حتى سن السادسة عشرة في عام ١٩٧٠ وأجلته لوقت لاحق • والولايات المتحدة الأمريكية مع غناها تطمح في زيادة أعداد طلاب الكليات المختلفة ورفع مستوى مدارس الزوج وغير ذلك من الأمثلة التي نجدها في كل الأنظمة التعليمية المعاصرة • ويمكن تفسير ذلك في ضوء عاملين أساسيين •

أولاً : أن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات ومعلمين وغيرها باهظة التكاليف وتحتاج الى أموال ضخمة فما ينفق على التعليم الرسمى في بريطانيا على سبيل المثال يصل الى ما يزيد عن ألفى مليون جنيه استرليني سنويا (**) أى ما يعادل عشرين جنيهاً عن كل فرد من السكان • ويصل هذا المعدل الى ما يزيد عن الضعف في كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة امريكية •

ثانياً : أن غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب عليه من زيادة طموح الشعوب وكبر آمالهم

(*) أى ما يعادل ١٠٪ من ميزانية الحكومة •

وتوقعاتهم في الحياة وما صاحب ذلك من زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وزيادة التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء قد جعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم .

ويرتبط بهذا العامل الثاني ما نلاحظه في النظم التعليمية اللامركزية — حيث تتسابق السلطات المركزية والمحلية على السواء في فرض ضرائب لتمويل التعليم — من تزايد دور السلطة المركزية فيما تقدمه من أموال ومساعدات للهيئات التعليمية المحلية . ففي الولايات المتحدة يتزايد تدخل الحكومة الفيدرالية في التعليم بالمساعدات المالية ومنح الأراضى وتشجيع أنواع معينة من التعليم والبحث . على الرغم من أن الدستور الأمريكي لا يشير لأية مسؤولية لهذه الحكومة في التربية والتعليم . ولعل قانون التربية للأمن القومي سنة ١٩٥٨ National Defense Education Act لم يكن الا دليلا على هذا الاتجاه ، ويرتبط بمثل هذا التدخل بالمساعدات المالية تخوف السلطات المحلية من وقوعها تحت سيطرة السلطات المركزية نظرا لأن المساعدات تصحب عادة بشروط أو نفوذ للسلطة المانحة لها على طريقة « من يدفع يركب » .

أما في النظم المركزية للتعليم فالمشكلة تتعلق أساسا بالحكومة المركزية باعتبارها السلطة المسؤولة عن شؤون التعليم ومخصصاته المالية .

وتختلف مخصصات التعليم بالطبع من بلد لآخر حسب امكانياته المالية وان كانت تمثل بالنسبة للدول النامية جزءا كبيرا من ميزانيتها القومية مع صغر هذه الميزانيات نسبيا وتوالى المطالب العاجلة الملحة عليها . والمعادلة الصعبة لهذه الدول هي كيف تحقق أكبر توسع ممكن في التعليم بالأموال المحدودة المتاحة .

مصادر التمويل : تشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها حكومات الدول المختلفة ، ومنها تتكون ميزانياتها

وهناك بعض مصادر التمويل الأخرى الجانبية مثل المصروفات الدراسية والهيئات والتبرعات المحلية والمساعدات الدولية سواء من حكومات الدول بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، أو من المؤسسات الخيرية الكبرى أو من الهيئات والمنظمات الدولية . وهذه المصادر الأخيرة وإن كانت مفيدة أحيانا إلا أنها مصادر مؤقتة وغير دائمة وترتبط غالبا بقيود أو شروط معينة تحد من حرية الدولة المستفيدة في التصرف فيها ، وتأخذ هذه المساعدات صوراً متعددة مثل تقديم المنح الدراسية أو الخبراء أو مساعدة مشروعات وبحوث تربوية معينة ، وفي كل هذه الأحوال فإن الدولة المستفيدة تساهم عادة بجزء من النفقات . وفي ج . م . ع والدول العربية يمول التعليم الحكومى من الأموال العامة للدولة بصفة رئيسية .

الميزانية : درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للانفاق منه على التعليم ، ولا شك في أن مثل هذه المخصصات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومى من جهة وميزانية الحكومة من جهة أخرى . ولذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومى والميزانية العامة من المعايير التى يستدل بها على الجهد النسبى الذى تبذله الدولة فى التعليم ، وهو ما يمكن أن يتخذ أساساً للموازنة بين الدول المختلفة فى هذا المضمار .

ونتيجة للتفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم ورغبة فى تبصير الحكومات بما ينبغى أن تخصصه فى حدود امكانياتها فقد أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالمية تراعيها الدول وتسترشد بها . وهى أن تكون ميزانية التعليم فى حدود تتراوح بين ١٤ و ١٧٪ من الميزانية العامة للدول . وحوالى ٤ الى ٥٪ من الدخل القومى ، وهى نسب تأخذ بها معظم الدول العربية وتزيد عليها فى بعض الأحيان . ويشير تقرير المؤتمر الثقافى العربى السابع لجامعة الدول العربية (١٩٦٧) الى وجود فجوة تمويلية خطيرة فى البلاد العربية بين معدلات

نمو التلاميذ وبين مخصصات التعليم من الدخل القومي • واقترح التقرير عدة حلول أقل ما توصف به أن « حلوها مر » منها استنباط مصادر إيراد جديدة أو زيادة الضرائب استنادا الى ما أشار به خبراء الأمم المتحدة من أن بإمكانيات الدول النامية أن ترفع نسبة ضرائبها من ١٠ - ١٥٪ من الدخل القومي الى ٣٠-٤٠. وهي النسب التي حققتها البلاد المتقدمة كإنجلترا وفرنسا • ومن هذه الحلول أيضا خفض التكاليف التعليمية لاسيما تكاليف البناء •

أما من حيث تركيب الميزانية فهو يتكون عادة من بنود متعددة يمكن ادراجها تحت قسمين كبيرين •

(أ) التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي تشكل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والاثاث •

(ب) التكاليف والنفقات الدورية وهي تشمل مرتبات المعلمين والادارة والايجات والأقسام والمياه والنور والصيانة •

وتتمثل رواتب المعلمين عادة أكبر نصيب في النفقات الدورية للميزانية اذ تصل الى ما يتراوح بين ٦٠ و٨٠٪ من الميزانية وهناك جزء كبير آخر يوزع على فروع وأنواع التعليم المختلفة حسب أولويتها وأهميتها • ومن المعروف أن التعليم الابتدائي يحتل المقام الأول من الأهمية في الميزانية بالنسبة للدول العربية لاسيما جمهورية مصر العربية •

وتدل الزيادة المطردة الملحوظة في الميزانيات السنوية للتعليم على نمو النشاط التعليمي بصفة عامة الا أنه ينبغي أن نأخذ جانب الحذر والاحتياط في الوصول الى تعميمات من هذا النوع قبل التأكد من أن هذه الزيادة راجعة الى ارتفاع مستوى المعيشة أو غلاء اسعار وثن التكلفة أو انخفاض قيمة العملة القومية أو زيادة رواتب المعلمين • ففي بحث أجرى في الولايات المتحدة على تتبع الزيادة في ميزانيات التعليم

على مدى ربع قرن وجد أن حوالى ٢١٪ من هذه الزيادة يرجع الى ارتفاع الأسعار وحدها وأن حوالى ٣٦٪ منها يرجع الى الزيادة فى رواتب المعلمين وعلاوتهم وترقياتهم ، ومن هنا أيضا يمكننا أن نفهم بسهولة السبب الرئيسى الذى يعوق عادة تحسين الوضع المادى للمعلمين . وقد بلغت ميزانية التعليم دون الجامعى والعالى فى ج.م.ع فى ٦٧/١٩٦٨ ما يقدر بـ ٨٩٠٣٧٩٠٠٠ جنيه مصرى أى ما يعادل ١٧٠٦/١٠٤٧٨٠٧٠٠ من النفقات العامة للدولة و٥٧٪ من الدخل القومى . وقد ارتفعت الميزانية فى ٦٨/١٩٦٩ الى ٩٦٢٥٤٠٠٠ جنيه ثم الى ١٠٤٧٨٠٧٠٠ جنيه فى ٦٩/١٩٧٠ أى ما يعادل ٤٨٪ من الدخل القومى وقد بلغت جملة الأجور والمرتبات فى الميزانية ٨٧٢١٥٠٠٠٠ جنيه أى أنها تحتل حوالى ٨٣٪ من الميزانية . وقد وصلت الميزانية فى عام ٧١/٧٢ الى ١١١٩٣٧٤٠٠ جنيه أى ٤٪ من الدخل القومى . والجدول التالى بين ميزانية وزارة التربية والتعليم والميزانية العامة للدولة والدخل القومى خلال السنوات الأخيرة .

السنة	ميزانية وزارة التربية والتعليم	الميزانية العامة للدولة	الدخل القومى
٧٠-٦٩	١٠٤٠٧٨١٠٠ ر.	٧٠٦٧٤٢١٠٠	١٤١٤٦٥٧٩٨٩
٧١-٧٠	١٠٧٢١٥٠٠٠ ر.	٧٦٠٢٩٨٦٠٠	٢٦١٠٢٠٠٠٨٠٠
٧٢-٧١	١١١٩٣٧٤٠٠ ر.	٨٣٨٣٣٤٠٠٠	—
٧٣-٧٢	١٢٦٥٧٧٦٧٨ ر.	—	—

الفاقد فى التعليم :

كان من نتيجة النظرة الاقتصادية للتعليم ، الاهتمام بضرورة ترشيد رأس المال المستثمر فيه من ناحية وترشيد وجوه الانفاق من ناحية أخرى . ومن هنا كان الاهتمام بتلافي الفاقد فى التعليم وهو ما سنشير اليه فى الفصل السابع وهو يتصل أيضا اتصالا مباشرا بتمويل التعليم ، ولمعرفة حساب هذا الفاقد عدة جوانب من أهمها :

(أ) التسرب :

ويقصد به انقطاع التلاميذ عن الدراسة وهي ظاهرة عامة في معظم الدول العربية لا سيما في التعليم الابتدائي وقد كشف تطبيق الخطة الخمسية الأولى للتعليم (١٩٦٥ - ١٩٦٥) في جمهورية مصر العربية كما سبقت الإشارة أن ظاهرة التسرب في المناطق الريفية في التعليم الابتدائي كانت من أهم المشكلات التي واجهت تطبيق الخطة والاستفادة منها استفادة كاملة . ويرتبط بهذا أيضا الرسوب والاعادة وغياب التلاميذ وعدم انتظامهم في الحضور الى الدراسة . وسنتناول تحليل واقع هذه المشكلة في التعليم العام في الفصل التاسع .

(ب) الطاقة الإنتاجية للفصل :

وهي من المعايير الاقتصادية الهامة في حساب الفاقد وتعتمد أساسا على فكرة الاقتصاد الحدى . فاذا نحن اعتبرنا الفصل وحدة إنتاجية بالمفهوم الاقتصادي كان من الواجب الاستفادة من طاقته الإنتاجية استفادة كاملة . وهذا يعنى أنه اذا كانت الطاقة الإنتاجية للفصل أربعين تلميذا فلا بد أن يتوافر للفصل هذا العدد والا كان هناك فاقد أو ضياع في الإنتاج . فهناك عدة عوامل تحدد هذه الطاقة . منها سعة الفصل وكثافته والأدوات التعليمية المتاحة وكفاءة المعلم ومعدلات نصابه في الجدول المدرسى . وتختلف هذه الطاقة أيضا من مرحلة لأخرى . والواقع أنه ليست هناك بحوث أو دراسات تجريبية توضح لنا نسب المعدلات لكثافة الفصل الواحد في كل مرحلة تعليمية الا أن الممارسة العملية للدول المتقدمة درجت على أن يكون عدد التلاميذ في الفصل يتراوح بين ثلاثين وأربعين تلميذا .

(ج) تكلفة التلميذ :

وهذه أيضا من المعايير الموضوعية الاقتصادية لحساب الفاقد في التعليم من حيث دقة التقديرات، وفوارق النسب المختلفة لجوانب التكلفة . وكلما كانت حسابات التكلفة أقرب الى الواقع كلما ساعد ذلك على نجاح الخطة التعليمية . فكثير من الخطأ كما نعلم تضع تقديرات للتكلفة على

الورق فاذا ما حان وقت التطبيق كان هناك بون شاسع بين التقديرات التخطيطية والتقديرات الواقعية ، ومما يساعد على موضوعية التكلفة اعتمادها على تقديرات واقعية حقيقية تراعى العامل الزمنى وما يترتب عليه من زيادة نسبية فى التقديرات يمكن التنبؤ بها وحساب احتمالاتها واتجاهاتها • وتختلف تكلفة التلميذ بالطبع من مرحلة لأخرى • الا أن الرواتب والأجور تحظى بالنصيب الاوفر فى كل منها والجدول التالى يبين تطور متوسط التكلفة فى جميع مراحل التعليم العام من عام ٥٥/٥٦ و٦٦/٦٧ وكذلك تفصيلات بنود التكلفة ونسبها المختلفة على أساس متوسطة للتكلفة عام ٦٦/١٩٦٧ •

بنود التكلفة ونسبها عام ٦٦/٦٧				متوسط تكلفة التلميذ فى العام			المرحلة التعليمية
مرتبات وأجور	كتب وأدوات	تعليمية	مبان إيجارات	٥٦/٥٥	٦٢/٦١	٦٧/٦٦	
٨٢٪	٣٪	٦٪	٣٪	مليم حيه	٩٩٧١	١١٧٤٤	الابتدائى
٨٨ر٥٪	٣ر٦٪	-	٣ر٩٪	مليم حيه	٢٨ ٣٦	٣٠ر٠٠٠	الإعدادى
٨٤ر٥٪	٦ر١٪	-	٤ر٢٪	٢٩ر٥٣٠	٣٨ر٧٤٥	٤٨ر٩٤٣	الثانوى العام